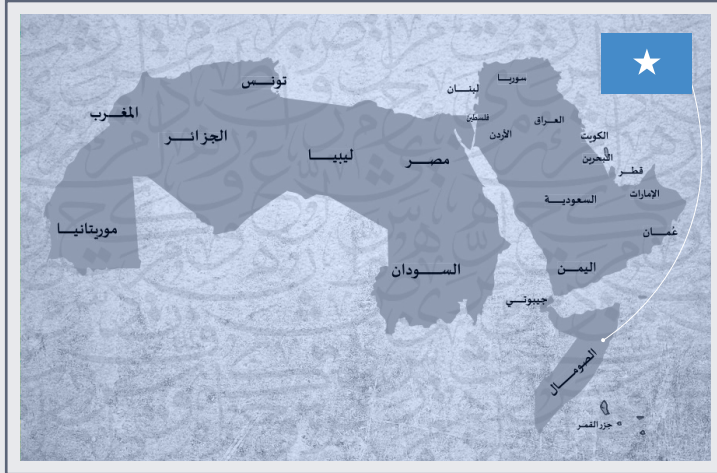




دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في جمهورية الصومال





دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في جمهورية الصومال

إعداد

أ. عبد الولي محمد شيخ عمر

أ. إبراهيم محمد حسين



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في جمهورية الصومال)

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ
شيخ عمر، عبد الولي محمد
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة
السياسات اللغوية في جمهورية الصومال. / شيخ عمر، عبد الولي
محمد؛ وآخرون - ط ١ - الرياض، ١٤٤٦ هـ

٥٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم. - (التخطيط اللغوي؛ ١١)

رقم الإيداع: ١٤٤٦/١٥٩٥٣

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٥٢٥-٢٣-٤

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقمياً، أو تداولها تجارياً.



محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
القسم الأول: مقدّمة تاريخية.	١١
القسم الثاني: تاريخ السياسة اللغوية في الصومال.	١٦
القسم الثالث: منهج الدراسة.	٢٠
القسم الرابع: تحليل السياسة اللغوية تجاه اللغة العربية في الصومال.	٢٢
القسم الخامس: التحديات التي تواجه السياسات اللغوية في الصومال.	٤٢
المراجع العربية.	٤٩
المراجع الأجنبية.	٥٢
شكر وتقدير	٥٥



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعَلّي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، لإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعيًا إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتواريخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة مشروع السياسات اللغوية في الدول العربية، وقد أعد هذا التقرير خبير- أو أكثر- من الخبراء اللغويين في الدولة؛ تحرياً للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدولة.

ويسعد المجمع دائماً - ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

القسم الأول: مقدّمة تاريخية:

تقع الصومال في منطقة القرن الإفريقي (Horn of Africa) من الطرف الشرقي للقارة الإفريقيّة، وهو المكان الذي يلتقي فيه البحر الأحمر والمحيط الهندي. يحدّ الصومال من الشمال الغربيّ جيبوتي، وخليج عدن من الشمال، وكينيا من الجنوب الغربي، والمحيط الهندي من الشرق، وإثيوبيا من الغرب. كانت الصومال تعرف باسم جمهورية الصومال الديمقراطية خلال الحكم المركزي (١٩٦٩-١٩٩١)، أمّا منذ بداية ٢٠١٢ استحال نظام الحكم السياسيّ في الصومال إلى نظام فيدرالي. وتبلغ مساحة الصومال ٦٣٦,٥٤١ كم^٢ (مجموعة مؤلفين، ١٩٩٩، ص ٢٢٢). وتمتدّ أراضيها بين خطي عرض ٣° جنوباً و ١٢° شمالاً، وبين خطي طول ٤١° و ٥١° شرقاً. ويبلغ امتداد الصومال طولاً نحو ١٦٧٧ كم^٢، ويمرّ خطّ الاستواء بأقصى طرفها الجنوبي.

إذا كانت لفظة «الصومال» تدلّ على الموقع الجغرافي الذي شرحناه الآن كأحد دلالاتها فينبغي الإشارة هنا أيضاً إلى أنها تطلق على «القوميّة الصوماليّة» التي تحدّد لها اللغة الصوماليّة؛ لأنها وردت في القاموس وهي تدلّ على «الصومال، اللغة الصوماليّة، القوميّة التي تتكلّم اللغة الصوماليّة». (Poggiali; Mansour, 2012, p 778). وعلى هذا الأساس تُستخدم كلمة «الصومال» بالإضافة إلى جمهورية الصومال «القومية الصومالية» التي تقطن في ثلاث دول مجاورة لدولة الصومال، هي: جيبوتي وإثيوبيا وكينيا.

• المجتمع الصومالي:

على الرغم من أنّ تجزئة الأراضي الصوماليّة أدت إلى توزيع المجتمع الصومالي على أكثر من دولة (الصومال وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا) في القرن الإفريقي بسبب سياسات الاستعمار الأوروبي المبنية على مصالحهم، فإنّه يتمتّع «بتجانس قومي ديني مذهبي مهني [رعاة في أغلبيتهم]، إذ ينتمي أكثر من ٩٠ في المئة من أبنائه إلى القومية الصومالية» (بغداد، ٢٠١٣، ص ١٩١)، وكذلك «يشكل الصوماليون وحدة عرقية وثقافية وقومية

على امتداد تشكلاتهم في منطقة الصومال الكبير، ولا يكاد يوجد في دولة إفريقية أخرى صورة سلالية موحدة كما في الأراضي الصومالية» (مكي، ١٩٨٦، ص ١٩). وما تشير إليه الدراسة من الوصف واضح، ولكن مع ذلك توجد أقليّات من قوميات أخرى مثل: قوميّة «بانتو» الشرقيّة التي تنتشر بين ضفة النهرين: شبيلي وجوبا، بالإضافة إلى العرب اليمانيّين والعمانيّين المهاجرين من الجزيرة العربيّة.

يقوم نظام المجتمع الصوماليّ أساساً على النظام القبليّ، وهو نظام يرجع إلى أسلوب الحياة الريفيّة في الصومال التي كان يعيشها المجتمع قديماً وحديثاً؛ إذ يحترف معظمهم حرفة الرعي حيث يقوم بتربية الإبل والغنم والبقر. وينقسم الشعب الصوماليّ إلى قبائل يرتبط أفرادها بسلسلة من الأنساب أو ما يسمّى (Abtirsi/abtirsi) باللغة الصومالية، تنتهي تلك السلسلة إلى جدّ مشترك تعرّف القبيلة باسمه، وإلى قبائل يرتبط أفرادها باسم عام مشترك أو أيّ شيء آخر يدلّ على المصلحة المشتركة (حسن، ١٩٩١، ص ١٦).

● عدد اللغات في دولة الصومال:

● اللغة الصومالية:

اللغة الصومالية هي إحدى اللغات التي تنتمي إلى اللغات الحامية السامية (أفروآسيوية). وهي تنقسم إلى لهجات متعددة، مثل محاتييري وماي. وكانت اللغة الصومالية لغة تحدث فقط، وتمّ كتابتها في عام ١٩٧٢، وهي اللغة الرسميّة في جمهورية الصومال الفيدراليّة وفقاً لدستور الصومال الفيدرالي. (معن، ٢٠٠٢، ص ١٠١).

● اللغة العربية:

ينصّ الدستور الصومالي الفيدرالي وجميع دساتير الحكومات الإقليمية على أنّ العربية هي اللغة الرسميّة للبلاد إلى جانب اللغة الصومالية، وتتمتع اللغة العربيّة خلال تاريخها في الأراضي الصوماليّة بفترات من الازدهار والانتشار، كما أنّها تحظى بمكانة عالية لدى الشعب الصوماليّ، ويرجع انتشار اللغة العربية في الصومال إلى عهد بعيد،

وقد استمرت شائعة في فترة طويلة. وكانت اللغة الرسمية التي يستخدمها الحكام في أعمالهم الرسمية ومعاهداتهم، والتجار في أعمالهم، كما كانت لغة الكتابة والمراسلات. (يونس، ١٩٦٢، ص ١٢٥).

ومنذ انتشار الإسلام والحضارة الإسلامية في الصومال اكتسبت اللغة العربية بتأثير من الإسلام قداسة عند المجتمع الصومالي، كما استُخدمت في أداء العبادات والشعائر الدينية مما أدى إلى إقبال الصوماليين على تعلّمها وتعليمها، وذلك رغبة التعمّق في الدين عن طريق البحث والرجوع إلى مصادره الأصلية. قام الصوماليون بتدريس مصنّفات الفقه والحديث والتفسير وغيرها من العلوم الشرعية، بالإضافة إلى تدريس القواعد العربية كالنحو والصرف والبلاغة. وعلى صعيد آخر رغم وجود هذا الاهتمام المرموق الذي حظيت به اللغة العربية فإنّه كان هناك تراجع وتضاؤل خلال فترة الاستعمار الأوروبي للمناطق الصومالية.

● اللغة الإنجليزية:

وفقاً لبعض دساتير الحكومات الإقليمية، كدستور بوتلاند وجوبالند فإنّه ينص على أنّ اللغة الإنجليزية من اللغات الرسمية للبلاد إلى جانب اللغة الصومالية والعربية. ويرجع تدخل اللغة الإنجليزية في الصومال إلى القرن التاسع عشر عندما احتل البريطانيون شمال الصومال وكانت محمية المستعمر البريطاني. (يونس، ١٩٦٢، ص ١٣١).

● التركيبة السكانية في الصومال:

أما ما يتعلق بعدد سكان الصومال فيقدر بنحو ثمانية عشر مليون نسمة تقريباً، وهذا العدد لا يشمل الصوماليين الذين يعيشون في كينيا والتجار الكبار في نيروبي، وكذلك لا يشمل الصوماليين الذين هاجروا إلى أوروبا وأمريكا. ويعيش ٥٥٪ من الصوماليين في البادية وهم من البدو الرحل بينما ٤٥٪ المتبقية يعيشون في الأماكن الحضرية أي بالمدن والبلدات. (Population Statistics of Somalia, 2019)

الجدول (١): عدد السكان الصوماليين، ابتداء من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٣

السنة	السكان	نسبة التغير السنوية	التغير السنوي
٢٠٢٣	١٨,١٤٣,٣٧٨	٪ ٣,١٠	٥٤٥,٨٦٧
٢٠٢٢	١٧,٥٩٧,٥١١	٪ ٣,١٢	٥٣١,٩٣٠
٢٠٢٠	١٦,٥٣٧,٠١٦	٪ ٣,٤٨	٥٥٥,٧١٦
٢٠١٥	١٣,٧٦٣,٩٠٦	٪ ٢,٧٤	٣٤٧,٤٥١
٢٠١٠	١٢,٠٢٦,٦٤٩	٪ ٢,٨٢	٣١١,٨٧١
٢٠٠٥	١٠,٤٦٧,٢٩٢	٪ ٣,٧٢	٣٤٩,١٦٥
٢٠٠٠	٨,٧٢١,٤٦٥	٪ ٣,٨	٣٠٢,١٠٧
١٩٩٥	٧,٢١٠,٩٣٠	٪ ٠,٦٠	٤٢,٣٦٧
١٩٩٠	٦,٩٩٩,٠٩٦	٪ ١٠,٩	٧٣,٦٩٢
١٩٨٥	٦,٦٣٠,٦٣٧	٪ ٢,٣٩	١٤٧,٦٨٣
١٩٨٠	٥,٨٩٢,٢٢٤	٪ ٦,٨٦	٣٣٢,٧٨٧

● عدد المقيمين الأجانب

فيما يتعلق بالمقيمين فإن الصومال بلد يتعافى الآن من حروب أهلية وانحيار الحكومة المركزية، لذلك يقل وجود معلومات رسمية عن عدد المقيمين والأجانب الذين يعيشون في هذا البلد، ولكن هيئة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير إلى وجود عدد من اللاجئين الذين وصلوا إلى الصومال، وهم من اليمن وسوريا، ويكثر هؤلاء في العاصمتين الأولى والثانية للصومال، وهما مقديشو وهرجيسا. ويضاف إلى ذلك وجود عدد من الأجانب الذين يعملون في مجالات مختلفة كمجال الدراسة والبناء وكذلك يشتغلون في بعض المكاتب للهيئات العالمية، وأكثر هؤلاء الأجانب من دول الجوار مثل كينيا وإثيوبيا وأوغندا.

• الوضع الاقتصادي في الصومال:

تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ إلى ما يقدر بنحو ٢,٩٪ بعد انكماش بنسبة ٠,٣٪ في عام ٢٠٢٠. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى زيادة النمو في عام ٢٠٢٢ إلى ١,٩٪ وإلى ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٥. ولكن هذا النمو لم يصل إلى القدر الذي كان مأمولاً قبل سنوات، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى جائحة كوفيد - ١٩ العالمي (Ministry of planning, investment, 2023,5)

يعتمد اقتصاد الصومال على قطاعي المواشي والزراعة ويعدان العمود الفقري للاقتصاد الصومالي لعدة قرون بحيث يمثلان ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٨٠٪ من إجمالي عائدات التصدير. وهي أهم مصدر للغذاء والدخل لسكان الريف الذين يغلب عليهم الطابع الريفي.

وتعتبر المواشي أكبر سلعة يصدرها الصومال إلى الخارج إضافة إلى الموز والسمسم والجلود واللبن والفحم النباتي والسمك. وتعدّ الصين والهند والسعودية والإمارات واليمن وسلطنة عمان وباكستان وتركيا وكينيا وإثيوبيا من أهم الشركاء التجاريين للصومال (ICPALD, 2015, p3).

تحاول الحكومة الصومالية بناء الاقتصاد الصومالي، وخلق فرص العمل للأجيال الحاضرة والقادمة، ولكن تعدّ إمكانيات وقدرات الحكومة الصومالية على بناء اقتصاد قوي في السنوات القادمة متواضعة جداً؛ لأنّ هناك عقبات كثيرة دوماً تعرقل انتعاش الاقتصاد الصومالي مثل الفيضانات والجفاف الشديد، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتراجع الصادرات، إضافة إلى أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الصومالي وهو تحدّي الاستقرار السياسي والأمني في الصومال. (Hussein Haji and Mohamed Farah, 2020, p5).

القسم الثاني: تاريخ السياسة اللغوية في الصومال:

● انتشار الإسلام في الصومال:

تختلف الدراسات التاريخية في تحديد الزمن الذي وصل فيه الإسلام إلى الصومال حيث تذهب دراسة (مكي، ١٩٩٠) إلى أن الإسلام وصل إلى الصومال منذ بداية الهجرة الأولى إلى الحبشة، كما ترى دراسة أخرى أن الإسلام وصل إلى الصومال من الشام وكان ذلك في العصر الأموي، وخصوصاً في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (عيدروس، د.ت.). من المتفق عليه أن أثر الإسلام كان موجوداً في الصومال في نهاية القرن الأول الهجري، وتشير دراسة الباحث اللساني منصور إلى وجود قبرين كتبت فيهما بتاريخ هجري في مقديشو، كان أحدهما قبر (فاطمة بنت عبد الصمد) التي توفيت ١٠١هـ. والثاني قبر (حاجية بنت مقدم محمد) التي توفيت ١٣٨هـ (2016, P 135).

تطوّرت الهجرات العربية إلى شرق إفريقيا بعد ظهور الإسلام، وكان ذلك بسبب حدوث العوامل الجديدة، فإذا كان العامل الاقتصادي هو الهدف الأسمى والدافع الرئيسي لتاريخ اللغة العربية وتأثيرها في الصومال قبل الإسلام فقد حلت محلّه دوافع أخرى غير الدوافع التجارية، من أبرزها الدافع الديني، وهو الإسلام حيث انتشر في الأراضي الصومالية ابتداء من العهدين الأموي والعباسي ثم الخلافة العثمانية تدريجياً إلى أن عمّ جميع المجتمع الصومالي منذ ذلك الوقت فقد أصبح الإسلام جزءاً من هوية الأمة الصومالية؛ لكونه الدين الوحيد الذي يتمتع به المجتمع الصومالي، وتغلّغت الهوية الإسلامية في نفوس الصوماليين حتى دخلت إلى دستور جمهورية الصومال الفيدرالية الذي ينصّ في المادة الثانية على أن الإسلام هو الدين الوحيد للدولة ولا يسمح بنشر أي دين آخر (1, p 2012, Gudiga sharciga).

وانطلاقاً ممّا سبق قد بدأ تاريخ تعلّم اللغة العربية في الصومال منذ أن وصل إليها الإسلام، وكانت طريقة التدريس على غرار التعليم القديم للحضارة الإسلامية،

حيث كان القرآن والعلوم الشرعية والعربية تُدرس في المساجد والأماكن المخصصة لها، ثم انتشر هذا التعليم في القرى وأرياف المناطق الصومالية وحتى الرعاة الذين يرحلون من منطقة إلى أخرى، كان لديهم فقيه يُدرّس العلوم الشرعية والعربية ومعلّم يدرّس القرآن، يرتحلان معهم أين ما كانوا؛ لئلا ينقطع التعليم الأساسي لمبادئ الإسلام.

إذا نظرنا السياسات الصومالية قبل الاستعمار نجد أنها كانت مرتبطة بالعرب والحضارة الإسلامية؛ فإلى جانب نضال الشعب الصومالي من أجل الحرية برزت الهوية العربية ولطالما كانت أصوات تنادي بكتابة اللغة الصومالية بالحرف العربي، بالإضافة إلى ربط السياسة الصومالية بالعالم العربي، كما نلاحظ في أهداف حزب «نادي الشباب الصومالي» أو «رابطة الشباب الصومالي» (SYC) أو (SYL) (١) الذي كان أول حزب أسس لتحرير الصومال، وهو ما تشير إليه دراسة عبد الهادي في أنه عام ١٩٤٣ قد «برز في مقديشو حزب سياسي باسم رابطة وحدة الشباب ينادي بتحرير الصومال ووحدة أقاليمه الخمسة، ويشترط أن يكون الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، وأن يكون الصومال جزءاً من الوطن العربي والوطن الإسلامي الكبير» (١٩٩٥ ص ١٠٠).

● السياسات اللغوية في فترة الاستعمار:

كانت العربية في الصومال مرتبطة بحركة التعليم ارتباطاً وثيقاً منذ فجر الإسلام ووصوله إلى القرن الإفريقي، وكانت اللغة العربية في الصومال تبدأ بالمدارس القرآنية أو ما يسمى عند الصوماليين (الدكسي) وهي أول مراحل التعليم، حيث يتعلّم الطفل حروف الهجاء العربية ثم يتدرّج في حفظ القرآن الكريم. وتُعدّ مدرسة الدكسي أقدم المؤسسات التعليمية والتربوية التي عرفت الصومال منذ دخول الإسلام في هذه البلاد، وتقوم بدور مهم في الحفاظ على اللغة العربية والهوية الدينية في الصومال.

وعندما جاء الاستعمار (١٨٨٤م) إلى الصومال حاول محاربة الثقافة الإسلامية المنتشرة في البلاد، ولذلك قرّر الاستعمار نشر التعليم الحديث وفتح مدارس حديثة،

(1) Somali youth club or Somali Youth League

ولكن هذه المدارس رُفضت من قبل الشعب الصومالي؛ لأنها اتهمت بالتبشير مما اضطر الاستعمار البريطاني إلى إغلاق هذه المدارس. (توحو، ٢٠١٥).

وفي عام ١٩٠٠م حاولت الإدارة البريطانية فتح المدارس الابتدائية للنظام التربوي الحديث، وذلك عندما أحضرت الإدارة البريطانية الأستاذ خيرالله آدم من السودان، فأسس أول مدرسة عربية في مدينة بربرة تدرّس فيها العلوم العربية والقرآن والحساب والتاريخ، والجدير بالذكر أنّ المحاولات الأولى لنشر التربية الحديثة في الصومال جاءت على أيدي المثقفين الذين تخرجوا في مدرسة الأستاذ خيرالله آدم السوداني، وكان ذلك في عام ١٩١٩م وعلى رأسهم الأستاذ محمود أحمد علي الملقب بأبي التعليم في الصومال (عبد الكريم، ١٩٧٨، ص ٥٨).

ويمكن القول إنّ السياسة اللغوية تجاه اللغة العربية في الصومال البريطاني لم تكن واضحة حيث إنّ المناهج التعليمية المعتمدة عليها كانت مأخوذة من المنهج السوداني، والجدول الآتي يوضح موادّ هذا المنهج (توحو، ٢٠١٥، ص ٨٠).

الجدول (٢): المنهج المعتمد في المحمية البريطانية في شمال الصومال

م	المرحلة الابتدائية	م	المرحلة الإعدادية
١	الدين الإسلامي	١	الدين الإسلامي
٢	اللغة العربية	٢	اللغة العربية
٣	الرياضيات	٣	اللغة الإنجليزية
٤	الأعمال اليدوية	٤	الرياضيات
٥	مبادئ العلوم الطبيعية	٥	التاريخ
٦	مبادئ الجغرافيا المحلية	٦	الجغرافيا
٧	مبادئ اللغة الإنجليزية	٧	الفنون

وإذا نظرنا في جنوب الصومال نجد أنَّ الاستعمار الإيطالي من ١٨٨٩-١٩٦٠م لم يشجّع الصوماليين على إرساء قواعد المعرفة وعلى وضع النظام التعليمي الحديث، ولكنّه أسس بعض المدارس التي رفضها الشعب لأسباب دينيّة، وفي الوقت ذاته فهي المدارس الوحيدة في الصومال، وكانت موجودة حتى فترة الثورة الصوماليّة.

ولهذا لا مانع من القول: إنّ اللغة العربيّة في جنوب الصومال لم تكن موجودة في المؤسسات الرسميّة في عهد الاستعمار الإيطالي، وقد كان موقف الشعب الوقوف ضدّ هذه المحاولة ومقاومتها باعتبارها محاولة تهميش الثقافة الإسلاميّة والهويّة الإسلاميّة العربيّة، ولذلك رفع زعماء حزب وحدة الشباب الصومالي عام ١٩٥٠م مذكرة للإدارة الإيطاليّة في الصومال (الوصاية) مطالبين فيها بحسم مسألة السياسة اللغويّة للدولة واتخاذ اللغة العربيّة لغة رسميّة فيها، وجاء في الخطاب الذي رُفع للإدارة الإيطاليّة:

«نحن علماء بلاد الصومال ورؤساء قبائلها وشيوخها وأعيانها ورؤساء الأحزاب السياسيّة بها نرفع إلى السلطة القائمة بإدارة هذه البلاد وهي إيطاليا ما اجتمعنا على إقراره نهائياً بخصوص اللغة الشعبيّة الرسميّة في هذه البلاد. إنّنا نختار اللغة العربيّة لغة شعبيّة رسميّة لهذه البلاد للأسباب الآتية: إنّها يتكلّم بها أغلب السكان، ولغة المحاكم الشرعيّة، ولغة التجارة والمكاتب، ولغة اختارها الشعب بالإجماع... إلخ» (مكي، ١٩٩٠، ص ١٦٨).

ولكنّ تلك الأسباب لم تقبلها الإدارة الإيطاليّة في فترة الوصاية ولم تتفق مع حزب وحدة الشباب الصومالي على هذا القرار المتعلّق باتخاذ اللغة العربيّة لغة رسميّة للدولة، وما زال الجدل المتعلّق باتخاذ اللغة العربيّة لغة رسميّة للدولة قائماً حتى تولى منصب الرئاسة بانقلاب عسكريّ الجنرال محمد سياد بري الذي اتخذ القرار النهائي، وجعل اللغة العربيّة لغة رسميّة للدولة بعد انضمام الدولة الصوماليّة إلى جامعة الدول العربيّة وذلك عام ١٩٧٤م.

القسم الثالث: منهج الدراسة:

إنَّ المشكلة البحثية التي يحاول هذا البحث التطرق إليها هي معرفة طبيعة السياسات اللغوية في الصومال، مفهوماً وتصوراً وتجربياً، وعليه فإنَّ الموضوع له علاقة مباشرة بمعرفة أوضاع الواقع اللغوي الذي يعيشه الصومال في مرافقه الرسمية والحكومية، راصدين القرارات والقوانين اللغوية التي أصدرتها الحكومات المتعاقبة في الصومال وكيفية تدبير اللغة العربية بوصفها لغة رسمية وقومية للدولة إلى جانب اللغة الصومالية.

• مناهج جمع البيانات (مصادر البيانات ومدونة الدراسة):

تستخدم هذه الدراسة مناهج وأدوات البحث الكيفي والكمي لجمع القرارات والسياسات اللغوية، ومن ثمَّ تمَّ الحصول على (٢٨) قراراً ومرسوماً لغوياً يخص اللغة العربية في الصومال، صدرت جميعها بين (١٩٧٤-٢٠١٧). إضافة إلى قرار واحد عرضي صدر في الفترة الوصاية الإيطالية عام (١٩٥٥). واعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأدوات التالية:

- استمارة أو استبانة جمع البيانات التي أعدها مختص لغوي بإشراف وتوجيهات من الخبراء في مجال السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي.
- برنامج إكسل، حيث وُضعت جميع البيانات في برنامج إكسل، وتمَّ إدخال المعلومات في جدول البيانات الذي يحتوي رقم المعلومة وتاريخها وعنوانها إضافة إلى نصَّ المعلومة وتلخيصها؛ ليتمكن الباحث من تتبعها وتحليلها وتدقيق صحتها.

والعدد الذي حصلنا عليه قليل جداً مقارنة بالدول العربية الأخرى، ولكن قلة العدد يرجع إلى سببين رئيسيين:

الأول: يفتخر الشعب الصومالي بانتمائه إلى القومية العربية، ولكن بسبب الأيدلوجية الإمبريالية والاستعمارية والشيوعية العلمية لم تهتم السلطات الصومال باللغة العربية إلا بعد انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية، وذلك عام ١٩٧٤.

الثاني: انهيار الحكومة الصومالية المركزية في عام ١٩٩١، وهذا السقوط أدى إلى دمار شامل في جميع المؤسسات الحكومية، وإلى خراب المدينة وتشريد ملايين الناس من بيوتهم. وبدأت اللغة العربية قبل الانهيار بسنوات قليلة تستعيد كرامتها في الصومال، ولكن لسوء الحظ أصابها ما أصاب الشعب الصومالي من مصيبة؛ إذ أصبحت تتيه في ظلمات الانهيار وغياب الحكومة الصومالية.

• مناهج تحليل البيانات:

المنهج المعتمد في تحليل البيانات هو المنهج الوصفي التحليلي، متبعة أسلوب دراسة الحالة، التي تُعرّف بأنها: «بحث تفسيري ينطوي على دراسة مكثفة ومفصلة لفرد أو مجموعة أو كيان من خلال الملاحظة والتقارير والأدوات البحثية الأخرى (المحمود، ٢٠١٥، ص ١٧٢). ويقوم على أساس وصف وتحليل جملة من الحقائق والعوامل الاجتماعية التي تُشكّل السياسة اللغوية في الصومال، وتحليلها في ضوء الإطار المفاهيمي للتخطيط والسياسة اللغوية.

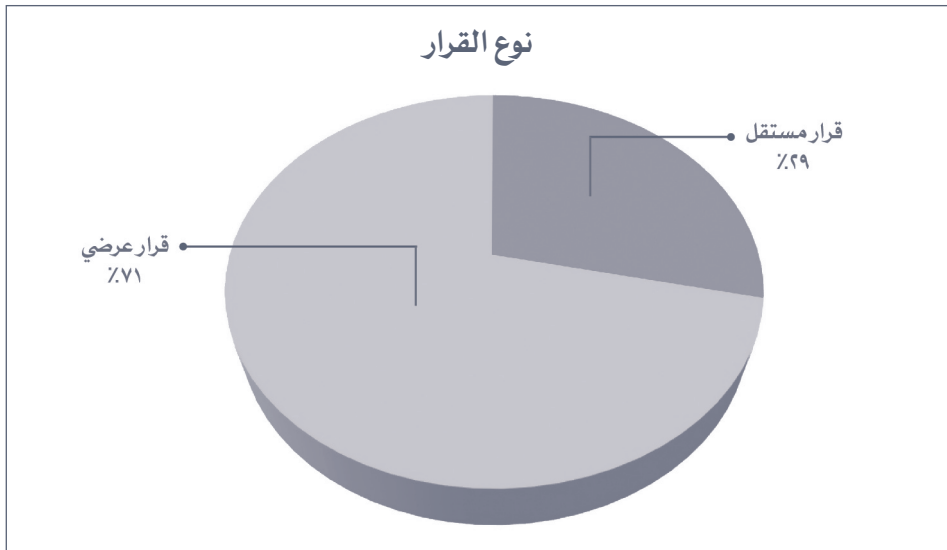
ولتحليل القرارات اللغوية اعتمدت الدراسة أيضاً على التحليل الإحصائي الذي يختص بالطرق العلمية لجمع وتنظيم وتلخيص وعرض وتحليل البيانات، وذلك للوصول إلى نتائج مقبولة وقرارات سليمة» (موسى محمد، ٢٠٠٧: ٦). إضافة إلى أنه طريقة دقيقة للتنقيب عن البيانات بالاعتماد على برامج تطبيقية للإحصاءات وعادة ما يكون التحليل الإحصائي عملية محوسبة باستخدام برمجيات خاصة، وهذه الدراسة اعتمدت على برنامج إكسل لتحليل البيانات التي تم جمعها من القرارات والسياسات اللغوية الهادفة لتعزيز وتقوية اللغة العربية في الصومال.

القسم الرابع: تحليل السياسة اللغوية تجاه اللغة العربية في الصومال:

يختصّ هذا الجزء من البحث بعرض نتائج القرارات اللغوية التي تمّ الحصول عليها باستخدام الأدوات البحثية، ويركّز التحليل على القرارات والقوانين اللغوية التي أصدرتها الحكومات المتعاقبة في الصومال والمؤسسات غير الحكومية إضافة إلى كيفية تدبير اللغة العربية بوصفها لغة رسمية وقومية للدولة إلى جانب اللغة الصومالية.

وسيتّم عرض نتائج تحليل البيانات أولاً بجانبها الكميّ، وعادة يكون التحليل الكمي بالأشكال والجداول والرسوم التي توضح القرارات اللغوية سواء كانت مستقلة أو عرضية إضافة إلى الجهة التي أصدرتها وتاريخ إصدارها. ثمّ نحلل نتائج البيانات تحليلاً كيفياً يفسّر ويناقش النتائج من خلال مناقشة وتفسير النصوص الدستورية والبيانات الإحصائية بالإضافة إلى القرارات والسياسات اللغوية.

الشكل (١): تصنيف القرارات



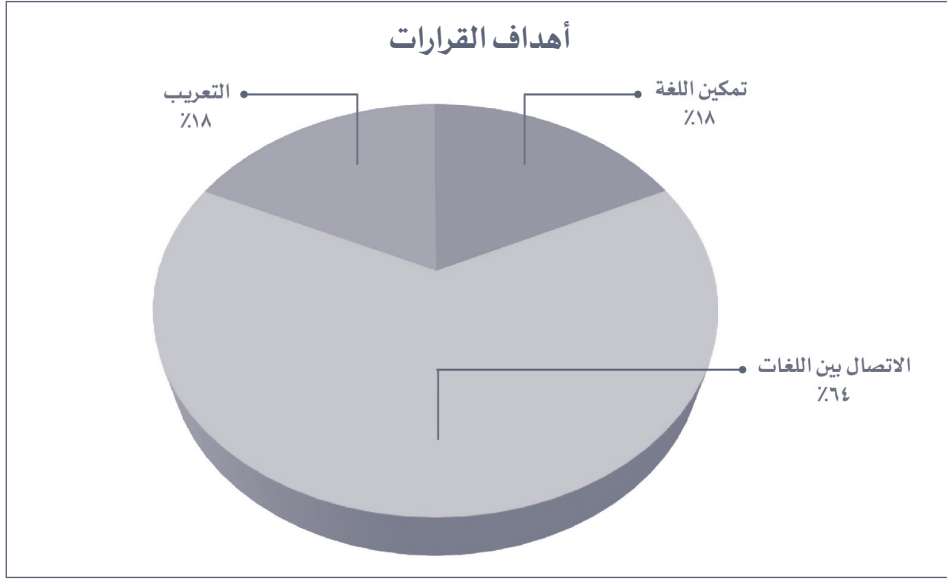
يتضح من الشكل (١) أعلاه أن أغلبية القرارات عرضية، وهي ٢٠ قراراً بنسبة ٧١٪، وأما القرارات المستقلة فبلغت ٨ قرارات بنسبة ٢٩٪ ويمكن أن نحيل حضور هذه القرارات المستقلة إلى أن الحكومة الصومالية السابقة أكدت تقوية اللغة العربية في الصومال بعد انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية والتي بدورها فرضت على الحكومة الصومالية من الناحية القانونية والسياسية الالتزام بعروبة الصومال، وتصحيح الأوضاع المختلة، ولذلك قامت بإصدار القوانين والقرارات اللغوية المستقلة لتقوية اللغة العربية في الصومال.

حظيت اللغة العربية باهتمام واسع النطاق في عام ١٩٧٤، حيث تبنت الحكومة سياسة لغوية هادفة لتعزيز مكانة اللغة العربية في الصومال وتعريب جميع المجالات المختلفة. وكان لزاماً على الحكومة نشر اللغة العربية بموجب ميثاق وحدة الثقافة العربية، ولذلك اعترفت الحكومة بخطئها في جعل اللغة العربية ومعاملتها كاللغات الأجنبية، وبدأت تهتم باللغة العربية ونادت بضرورة التعريب في الصومال ونشرت تعلم اللغة العربية بين أوساط الشعب، وأعلنت حملة تقوية اللغة العربية لتلعب دورها الصحيح في حياة الشعب الصومالي، وعليه تم وضع إستراتيجية تقوية اللغة العربية ونشرها في الصومال (شيخو، ٢٠١٧، ١٥٣).

ومما يجدر الإشارة إليه هنا أن معظم القرارات المتعلقة باللغة العربية في الصومال صدرت ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٩ وذلك قبل انهيار الحكومة الصومالية السابقة.

• مشروع تقوية اللغة العربية في الصومال:

الشكل (٢) أنشطة القرارات اللغوية



وفي عام ١٩٧٤، أعطت الحكومة الصومالية الديمقراطية الاهتمام الأكبر بإحياء اللغة العربية في الصومال وعندها أصدرت القرارات اللغوية لنشر اللغة العربية في الصومال. وبعد سنوات، وبالأخص سنة ١٩٧٩، أصدر رئيس الصومال مرسوماً لتقوية اللغة العربية في الصومال ولذلك قام مجلس الوزراء بدوره بإصدار قرار بوضع تخطيط لغوي وتنفيذه في أسرع وقت ممكن بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة وأن تنظم حملة وطنية للتعريب تهدف إلى تعليم اللغة العربية ونشرها بين أفراد الشعب وفي طليعتهم كبار المسؤولين (مكي، ١٩٩٠، ١٨٠).

وفي ٢٨ مارس عام ١٩٨٠م أمر مجلس الوزراء بتنفيذ توصيات الخطة الخاصة بتقوية اللغة العربية، وأصدر في ١٩ يونيو ١٩٨٠م بعض التوصيات اللاحقة والتي جاء فيها: «إن نشر اللغة العربية من مصالح الأمة الصومالية لأنها مرتبطة بواقعها الحضاري،

باعتبار الصومال جزءاً من الأمة العربية، وأقرّت تسخير وسائل الإعلام في استنفار كافة القطاعات الشعبية المشاركة في حملة تقوية اللغة العربية وتخصيص ساعات معينة لتعليم اللغة العربية» (شيخو، ١٥٤، ٢٠١٧). وفي ديسمبر ١٩٨٠م افتتح الرئيس سياد بري الحملة قائلاً: «إننا نعتبر قضية اللغة العربية قضية مصيرية لما لها من أبعاد سياسية وتاريخية واجتماعية، وذلك أنّ اللغة العربية من أهمّ مقومات الشخصية العربية» (٢٠١٧، ١٥٤).

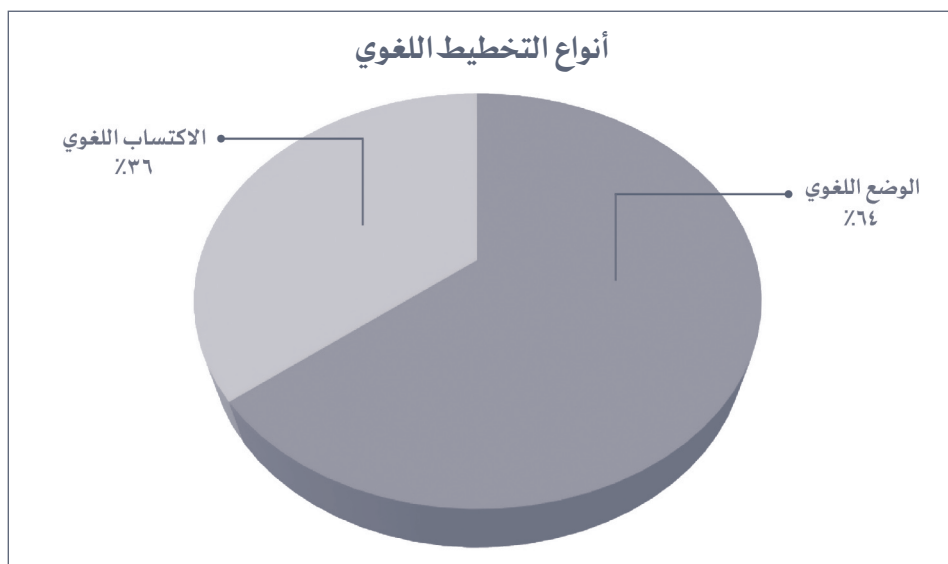
ولإيقاظ اللغة العربية في الصومال وانبعاث روحها من جديد بعد معاناة طويلة بسبب الاستعمار والإمبريالية والشيوعية العلمية قامت الحكومة الصومالية بتنفيذ قرار تقوية اللغة العربية وتغيير النظام التعليمي، والسياسة اللغوية تجاه اللغة العربية في الصومال حيث عرّبت الثقافة الجماهيرية من خلال بث إذاعة مقديشو أربع ساعات بالعربية، وصدرت صحيفةُ نجمة أكتوبر بالعربية، وعرّبت أسماء المحلات التجارية، ونشرت دروس تعليم اللغة العربية في جريدة أكتوبر ما عدا يوم الجمعة. والشكل (٢) أعلاه يعكس أولاً اهتمام القرارات بقضايا الاتصال بين اللغات، والذي يعالج علاقة العربية باللغات الأخرى في البلد، وثانياً الجهود المبذولة لتمكين اللغة العربية في السياقات المختلفة. والجدول (٣) أدناه يفصل أعداد القرارات لكل نشاط.

الجدول (٣): توزيع القرارات على أهداف التخطيط اللغوي

أهداف القرارات	العدد
تمكين اللغة	٥
الاتصال بين اللغات	١٨
التعريب	٥
	٢٨

• أنواع التخطيط اللغوي:

الشكل (٣): أنواع القرارات اللغوية



الجدول (٤): توزيع القرارات على أنواع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
١٨	الوضع اللغوي
١٠	الاكتساب اللغوي
٢٨	

إنَّ المجالات الأربعة للتخطيط اللغوي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها، لأنَّ الأنشطة التي تهدف إلى تغيير وظائف اللغة (تخطيط الوضع Status Planning) غالباً ما تتطلب تغييرات في بنية اللغة أو هيكلها (تخطيط بنية اللغة Corpus Planning) وقد تشمل أيضاً التعليم والتدريب تخطيط الاكتساب (Acquisition Planning) ولن تنجح أنشطة تخطيط

الوضع إلا إذا كانت المواقف الإيجابية أو المثالية المعتمدة في اللغة مرّت عبر (تخطيط المكانة Prestige Planning) من قبل كلّ متحدّثي اللغة وغيرهم في المجتمعات الأخرى مثل المسؤولين الحكوميين والمعلّمين، والطلّبة، ورجال الدين والقساوسة.

وكما يوضح الشكل (٣) والجدول (٤) أعلاه، فإنّ تخطيط الوضع كان له نصيب الأسد من القرارات اللغوية في الصومال إذ شمل ما نسبته ٦٥٪ من القرارات، ففي عام ١٩٨٢ قامت الحكومة الصومالية بإيقاظ اللغة العربية من سباتها العميق، ووضعت تخطيط الوضع «الذي يكون الأنشطة التي تهدف إلى تغيير وظائف اللغة أو استعمال اللغات المتنوعة داخل مجموعة كلاميّة معيّنة. ومثال ذلك «إحياء اللغة العبريّة في فلسطين» (كوبر، ٢٠٠٦، ٧٣).

وتحققت مطالبات الشعب الصومالي ونضاله باعتبار اللغة العربية لغة رسمية بجانب اللغة الصومالية، وتلك المطالبات استغرقت وقتاً طويلاً، ولكنّه تمّ إدراج اللغة العربية أوّل مرة عام ١٩٧٩ في الدستور الصومالي في مادته الثانية بأن اللغة الصوماليّة واللغة العربية اللغتان الرسميتان في جمهورية الصومال الديمقراطية. (بارو، ٢٠١٩ ص ٧٧).

وفي عام ١٩٨٠ جاء قرار مجلس الشعب الصومالي والذي نصّ فيه على أنّه يجوز استعمال كل من اللغتين العربية والصومالية في المناقشات وكتابة المحاضر. (الجريدة الرسمية، ١٩٨٠، ٥١٢).

وأما الدستور الصومالي الفيدرالي فيعتبر اللغة العربيّة اللغة الرسميّة في الصومال، وذلك ما يقرّ الدستور الصومالي الفيدرالي في مادته الخامسة التي جاءت فيها هذه العبارة.

«اللغة الصوماليّة هي اللغة الرسميّة للدولة الصوماليّة، واللغة العربيّة هي اللغة الرسميّة الثانية في الدولة. (دستور جمهورية الصومال الفيدرالية، ٢٠١٢، ٢٠٢).

وأما الدساتير على المستوى الإقليمي فنبدأ بدستور Somaliland الذي ينصّ في مادته السادسة وهي اللغة على أنّ اللغة الرسميّة لصومالاند هي اللغة الصوماليّة، واللغة العربيّة هي اللغة الثانية. إضافة إلى إمكانية استخدام اللغات الأخرى كالإنجليزية إذا دعت إليها الضرورة (8, 2000 Dastuurka Somaliland).

وأما دستور بونتلاند فيبدو اختلافه عن الدستور الصومالي الفيدراليّ، وذلك أنّه ينصّ على أنّ اللغة العربيّة والإنجليزية هما اللغتان الرسميتان بعد اللغة الصوماليّة..، ويقرّ في مادته السابعة ما يأتي:

اللغة الصوماليّة هي اللغة الرسميّة لبونتلاند، وأما العربيّة والإنجليزية فهما في المرتبة الثانية على حدّ سواء (2009 Dastuurka bunt land).

إذا نظرنا في دستور جوبالاند فنجد أنّه يختلف تماماً عن دستور جمهورية الصومال الفيدراليّة، إذ يؤكّد أنّ اللغات الرسميّة لجوبالاند ثلاث وهي: الصوماليّة والعربيّة والإنجليزية. ويرى أنّ اللغة الصوماليّة هي اللغة الأولى والعربيّة هي الثانية وأما الإنجليزية فتأتي في المرحلة الثالثة. ينصّ في مادته التاسعة على ما يأتي:

اللغة الصوماليّة هي اللغة الرسميّة لجوبالاند، واللغة الرسميّة الثانية هي اللغة العربيّة، والإنجليزية هي اللغة الرسميّة الثالثة (3, Dastuurka jubba land، د.ت، ٣).

وتبنّت الحكومة سياسة لغوية هادفة لتعزيز تخطيط المكانة اللغوية في الصومال حيث أصدرت سياسات لغوية شملت جميع المجالات المختلفة الخاصة بمكانة اللغة العربيّة في الصومال:

- عرض الأفلام العربيّة في قاعات السينما العامة تحت تنفيذ وكالة الأفلام الصوماليّة.
- تعريب الأفلام الوثائقية الصوماليّة.

— إقامة المهرجانات والمعارض العربية في الصومال.

— تعريب اللافتات المختلفة في البلاد.

وأما تخطيط الاكتساب فيعني الجهود المستمرة الطويلة التي تقوم بها الدولة بهدف نشر اللغة، وزيادة مستخدميها، من خلال النظام التعليمي (Cooper, 1989)، ويشمل الأنشطة التي تهدف إلى مساعدة الناس على تعلّم اللغة أو اكتساب مهارات معينة (مثل: مهارة الكتابة والقراءة)، وكما هو موضح في الشكل (٣) أعلاه، فقد كانت نسبة القرارات اللغوية المتعلقة بتخطيط الاكتساب ٣٦٪ من القرارات.

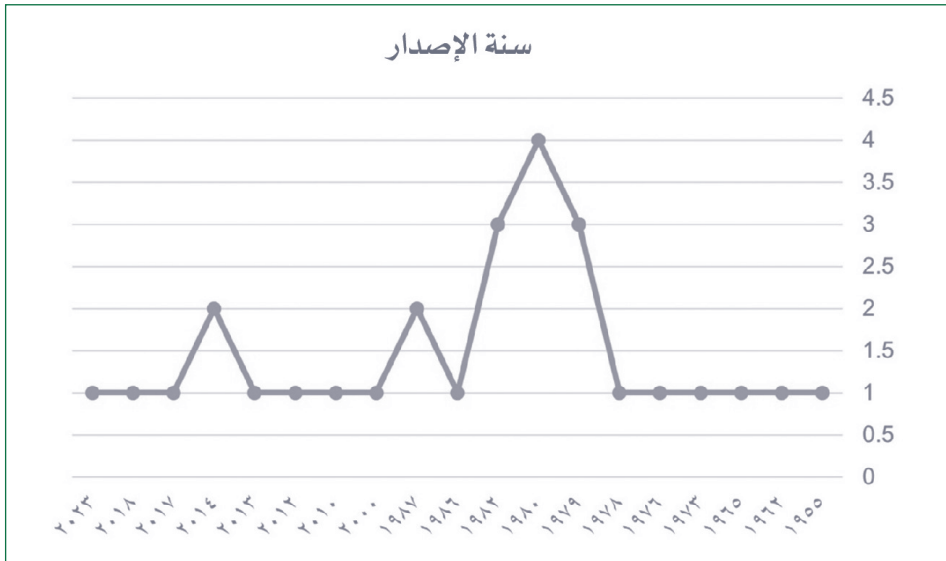
بدأت الحملة الخاصة بتخطيط اكتساب اللغة العربية في الصومال بتطبيق السياسات اللغوية تجاه اللغة العربية على الواقع العملي بعد أن أصدرها مجلس الوزراء كمرسوم حكومي، يحرض المثقفين بالثقافة العربية الانخراط والمساهمة في مهمة تعليم المواطنين اللغة العربية، وأن عليهم أن يتولوا تحقيق حملة تقوية اللغة العربية ونجاحها. (Faafinta Rasmiga, 1987, 223). ومن ثمّ كوّنت لجنة عليا برئاسة وزير التربية والتعليم بغرض تخطيط الاكتساب للغة العربية ونجاح حملة تعريب الصومال، ووُضعت أهداف الخطة المتمثلة في:

- وضع خطة إستراتيجية للتعريب، وإعداد سياسة لغوية واضحة لضمان استمراريته.
- رصد ميزانية خاصة لعملية التعريب، وتخصيص حوافز مادية ومعنوية للعاملين في هذا المجال.
- تعزيز تعليم اللغة العربية في جميع المدارس الحكومية والأهلية.
- التوسّع في إنشاء مدارس ومعاهد مخصصة للتعريب وتعليم اللغة العربية.
- إنشاء معاهد خاصة لإعداد وتأهيل كوادر وتدريب المعلمين القادرين على التدريس باللغة العربية.

- اختيار المدرسين القادرين على القيام بمهمة التدريس في أقسام اللغة العربية.
- بذل الجهود لإعداد المناهج وكذلك إنتاج الكتب المدرسية العربية وتوزيعها على الطلاب.
- بذل الجهد في صناعة قواميس باللغتين العربية والصومالية في مختلف المجالات الأدبية والعلمية.
- إنشاء مطبعة عصرية متكاملة لطباعة المواد العربية.
- دعم المكتبة الوطنية وتزويدها بالكتب والمصادر العربية المتنوعة في جميع العلوم والفنون.

وفي أول مرة عام ١٩٧٣ اعتمدت الجامعة الوطنية الصومالية اللغة العربية في التدريس في كلية الإعلام والصحافة حيث صدر قرار رئاسي ينصّ على اعتماد اللغة العربية في التدريس بالجامعة الوطنية الصومالية بجانب اللغة الإيطالية واللغة الإنجليزية.

الشكل (٤): سنة إصدار القرار



إذا نظرنا في التاريخ التسلسلي في الشكل (٤) نجد أنه ما بين ١٩٧٣-١٩٨٧ تمّ صدور أكثر القرارات اللغوية المعنية باللغة العربية. وهي الفترة الذهبية التي نفذت فيها معظم السياسات اللغوية، ومشاريع أخرى لإنشاء مراكز بحثية ومعاهد لغوية ذات جودة عالية ويأشرف خبراء من الدول العربية. وأمّا القرارات اللغوية قبل التحاق الصومال بجامعة الدول العربية فليس هناك قرارات تجدر الإشارة إليها إلا أننا نجد قراراً في عام ١٩٥٥، والذي أصدرته الإدارة الإيطالية في فترة الوصاية وهو قرار عرضي في انتخاب المستشار العام، وكان القرار يضمن حق الترشح لمنصب المستشار الوطني لجميع الأقليات الساكنة في البلاد من سن ٢٥ وما فوق، ويشير إلى أنه يجب على المترشح أن يتصف بالكفاءة الأكاديمية للغة العربية إلى جانب اللغة الإيطالية (Maamulka Wasaayada Talyaaniga, 1955, 1).

وأما في فترة الحكومات المتعاقبة، من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ ومن ١٩٦٧ إلى ١٩٦٩، فنجد قرارين أحدهما ينصّ على أنّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية. والآخر يخص لغة تحرير العقود وينصّ كالتالي: اللغة العربية هي لغة تحرير العقود الرسمية، ويجوز أيضاً أن تحرر العقود بالإيطالية والإنجليزية.

وإذا أمعنا النظر في فترة بداية الانهيار التي تبدأ من ١٩٩١ إلى يومنا الحاضر ٢٠٢٣ فنرى أن القرارات اللغوية قلصت ولم تُصدر الحكومات المتعاقبة قرارات جديدة تخص اللغة العربية، إضافة إلى أنّ اللغة العربية تضررت كثيراً في الصومال في هذه الفترة، وفيما يلي أثر غياب السياسات اللغوية في فترة الانهيار على أرض الواقع.

● السياسة اللغوية تجاه اللغة العربية في جمهورية الصومال الفيدرالية:

بعد انهيار الحكومة المركزيّة ١٩٩١ انهارت معها المؤسسات التعليمية، وهذا أدى إلى فجوة تعليميّة وإلى حرمان مئات الآلاف من الأطفال الصوماليين من حقّ التعليم، ومن هنا بدأ بعض المثقفين الصوماليين يهتمون بتعليم الأطفال، فقد ظهرت مدارس أهليّة كانت تعتمد على جهود شخصيّة وعلى مؤسسات غير رسميّة قامت بإعادة النظام

الأكاديمي في الصومال، واضطرت تلك المؤسسات إلى تأسيس مظاهرات أو روابط تعليمية تدير التعليم وتصدر الشهادات في المراحل الأساسية والثانوية، ومن أشهر تلك الروابط رابطة التعليم الأهلي في الصومال (FPENS) و (SAFE) و (SOFE) ورابطة (FENPS) وغيرها (هراية، ٢٠١٢، ٣٠٥)، ورابطة التعليم الأهلي في الصومال (FPENS) هي التي تهتمنا في هذا السياق، لأنها أولت اهتماما كبيرا بالتعريب، ووضع سياسة لغوية جديدة تخص اللغة العربية.

● رابطة التعليم الأهلي في الصومال (FPENS):

بعد تدهور الحكومة الديمقراطية عام ١٩٩١م جاءت رابطة التعليم الأهلي في الصومال (FPENS) لسدّ الخلل الموجود في النظام التعليمي، ولحلّ المشكلات التي أصبحت عقبة في سير عملية التعليم في الصومال، ومن أهمّ هذه العقبات:

- عدم وجود سياسة تربوية واضحة.
- غياب التخطيط التربوي المناسب.
- غياب التنسيق والتعاون بين الجهود التعليمية الجارية في المدارس.
- عدم وجود الإشراف التربوي على المؤسسات التعليمية.
- عدم تيسير وجود شهادة موحدة.

ولتذليل هذه الصعوبات شكّلت لقاءات بين المؤسسات العاملة والمهتمة بتطوير التعليم في الصومال، استهدفت إيجاد أرضية مشتركة للعمل في هذا القطاع، وأدى ذلك إلى عقد اجتماع رسمي في ١٩٩٨ بمقديشو حيث شارك في الاجتماع ١٤ جمعية ومؤسسة تدير أكثر من خمسين مدرسة في مختلف المحافظات الصومالية والتي ينتظم فيها ٢٤ ألف طالب وطالبة تقريبا، وفي هذا الاجتماع استعرض المشاركون الجهود السابقة التي بذلت من أجل تنسيق العمل التربوي الذي يقوم به القطاع التعليمي الأهلي وضرورة العمل على تنشيطه، وفي ختام جلسة الاجتماع الأول قرّر المشاركون فيه عقد اجتماعات أخرى.

وتولت الاجتماعات ونتج عنها تشكيل لجان فرعية تقوم بإعداد النظام الأساسي وسائر ما يلزم دراسته وإعداده من أجل تأسيس مظلة تضم الأطراف المهتمة بالموضوع، وكانت اجتماعات المؤسسات قد استغرقت أكثر من ثلاثة أشهر حتى انتهت أخيراً إلى مقترحات نتج عنها التشكيل النهائي للنظام الأساسي لرابطة التعليم الأهلي في الصومال، وتضمن النظام الأساسي للرابطة ١٨ مادة، وكل مادة تشرح المشروع أو القوانين المعتمدة في تشكيل رابطة التعليم الأهلي في الصومال، والمادة الرابعة منها هي التي تهتمنا في السياق الذي نحن بصده الآن، وهي مادة اللغة التي تنص على أن اللغتين العربية والصومالية رسميتان في الرابطة وفي المؤسسات التعليمية التي تشكلت منها الرابطة، إضافة إلى جواز الاعتماد على اللغة الإنجليزية إذا دعت إليها الضرورة. وللرابطة معهد لتدريب المعلمين يقوم بإعداد المعلمين وتدريبهم بمختلف المستويات، ولها مركز للبحوث والدراسات عن الصومال وعن دول منطقة شرق إفريقيا (Ahmed, 2018, 6). وتعد رابطة التعليم الأهلي في الصومال من المؤسسات غير الرسمية التي لعبت دوراً ملموساً في التعريب وفي وضع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي تجاه اللغة العربية؛ حيث اهتمت باللغة العربية وجعلتها اللغة الرسمية المعتمدة فيها، وفي المؤسسات التي تنتمي إليها، وفي بعض المدارس المنتمية إليها، وكانت تعقد مؤتمرات وندوات علمية لإثراء المعرفة العلمية باللغة العربية، كما أقامت دورات تدريبية للمعلمين والموظفين والإداريين والطلبة، وعزبت المناهج التي تعتمد عليها المدارس النظامية في التدريس في المراحل الأساسية والثانوية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهذه المناهج التعليمية هي:

الجدول (٤): المناهج التعليمية في رابطة التعليم الأهلي في الصومال

المرحلة الأساسية	المرحلة الثانوية
— التربية الإسلامية	— التربية الإسلامية
— اللغة العربية	— اللغة العربية

المرحلة الثانوية	المرحلة الأساسية
— اللغة الإنجليزية	— العلوم
— اللغة الصومالية	— الرياضيات
— الرياضيات	— المواد الاجتماعية
— الكيمياء	— اللغة الصومالية
— الفيزياء	— اللغة الإنجليزية
— الأحياء	
— التاريخ	
— الجغرافيا	

كان التعريب في أواخر القرن العشرين وفي بداية القرن الواحد والعشرين سائداً في الصومال، وكانت اللغة العربية لا تقلّ شأنًا عن اللغة الصومالية؛ إذ انعكست اللغة العربية في الهوية الصومالية، وتقاطعت مع اللغة الصومالية في قضايا هوياتية ووطنية ودينية، ولهذا ارتمت في أحضان الصوماليين وفي قلوبهم، والتصقت بذاكرتهم الجمعية في منتهى الإيجابية.

وقد بدأت تدريجياً قيمة اللغة العربية في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تنقص وتضعف، وكان الوضع يجري بصفة عامة خلال هذين العامين على صورة سيئة لم يعدها الصوماليون من قبل، حيث هُجرت البيوت، وخُربت الطرق، ولم تكن اللغة العربية أكثر حظاً، بل كان مصابها أشدّ، واتّجه مسارها فجأة من مستوى التربع على الذاكرة الجماعية بصورة إيجابية والمناهج التعليمية الأساسية والثانوية والجامعية إلى مستوى الالتصاق بالذاكرة الجماعية بمنتهى السلبية، وذلك عندما اتخذت الجماعات الإرهابية في الصومال اللغة العربية الفصحى لغة رسمية، وقامت بالتعريب على شكل يشبه القهر والعنف في وقت خُصّت اللغة العربية بالإرهاب في سياق الغرب.

ومن هنا برز دور اللغة الإنجليزية في المؤسسات الحكومية في الصومال التي تجد دعماً كبيراً من الدول الغربية، وأصبحت العلاقة بين الإنجليزية والحكومة على نحو يحاكي العلاقة التلازمية بين اللغة العربية والجماعات الإرهابية في الصومال.

إن المثال النموذجي في الإطار البراغماتيّ التداوليّ للغة العربية في السياق الصوماليّ هو الصورة النمطية السلبية التي التصقت بذاكرة الصوماليين بحقّ اللغة العربية، حتى كادت هذه الصورة السلبية تحلّ محلّ الصورة الإيجابية القديمة للغة العربية التي كانت تتمتع بمكانة مرموقة في قلوب الصوماليين.

ويمكن أن نضرب مثلاً لتلك الصورة السلبية التغير الذي طرأ على استعمال الأسماء العربية في المجتمع الصوماليّ، وتعويضها بأسماء مختصرة مثل محمد الذي صار في سياق الجيل الجديد مؤمّو وموّه، وكثرت استعمال بعض الكلمات مثل كلمة (أخي) في خطاب الإرهابيين، ولهذا أصبح الجيل الجديد ينفر من استخدام اللغة العربية في الخطابات العامة، ويرفض أن يُنادى بـ (أخي)، خوفاً من الكلمة وحمولتها السلبية، ويفضّل كلمة (Brother) على كلمة أخي في الإطار التداولي، لأنّ كلمة أخي تحمل معنى غير معناها الحقيقيّ، وأصبحت تدلّ على دلالة حافة سلبية تعكس الجماعات الإرهابية والأفعال الشنيعة التي يقومون بها، ولهذا خسرت كلمة أخي خاصة والعربية عموماً في السياق التداوليّ أمام كلمة (Brother) على وجه الخصوص والإنجليزية على وجه العموم، وتندرج اللغة الإنجليزية في الارتقاء في يومنا الحاضر أمام اللغة العربية في الأطر الاجتماعية المختلفة مثالياً وبراغماتياً (شيخ عمر، عبد الولي محمد ٢٠٢٠).

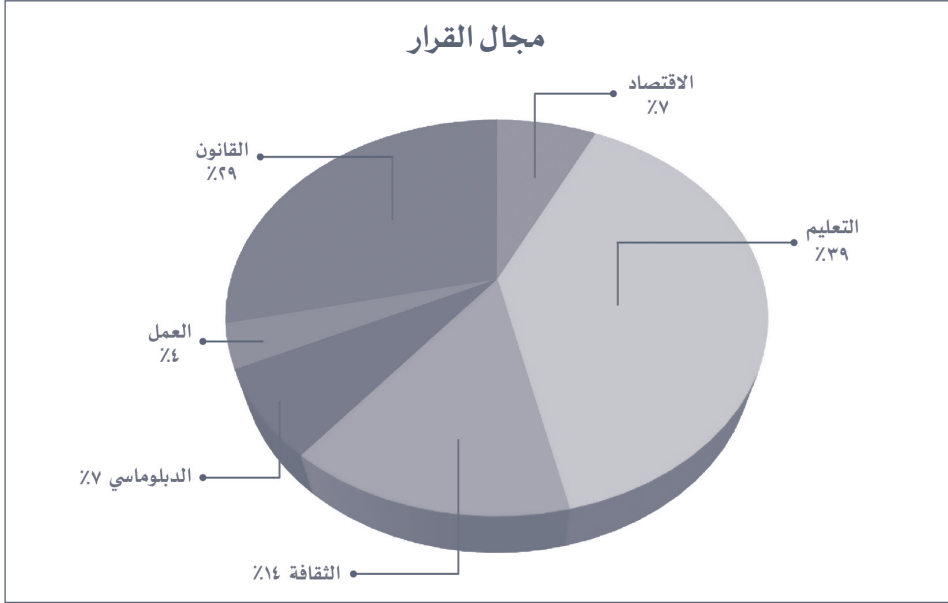
وانطلاقاً من تلك الإمبريالية اللغوية ارتبطت فرص العمل باللغة الإنجليزية في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الصومال، وأصبح الإلمام بها شرطاً أساسياً في الحصول على وظيفة فيها والارتقاء في السلم الوظيفي. وأمّا اللغة العربية فلم تكن تتمتع بميزة التربع على عرش الحياة الواقعية لعدم وجود القرارات اللغوية التي بإمكانها أن تعزّز حضورها في المؤسسات الحكومية وغيرها.

نحن على يقين تام أن وصف اللغة العربية بالإرهاب اللغوي فيه نوع من العبث، ولذلك بدأت الحكومة الصومالية الفيدرالية تعطي اللغة العربية اهتماماً يبدو أنه انتشال اللغة العربية من الضياع الطويل وإعطاء حقها الدستوري.

وتداركت الحكومة الفيدرالية الأمر بإصدار الوزارة الخارجية قراراً عرضياً في عام ٢٠١٤ يقر اللغات التي يجب إتقانها لكل من يرغب في الالتحاق بالسلك الوظيفي في الوزارة. وكان القرار كالتالي: المواطنون الذين يرغبون في الانضمام إلى الوزارة الخارجية يجب عليهم مراعاة الأمور التالية (Faafinta Rasmiga, 2014, 233):

- أن يكون مواطناً صومالياً في سن ٢٥ وما فوق.
- إتقان مهارات اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية للبلاد إضافة إلى اللغة الإنجليزية بكونها لغة التواصل العالمي.
- وفي عام ٢٠١٧ أصدرت وزارة التربية والتعليم العالي قرارات تخص اللغة العربية في مدونة السياسة التعليمية للوزارة والتي ورد فيها ساعات تدريس اللغة العربية مفصلة (Faafinta Rasmiga, 2017) وهي كالتالي:
- تدريس مادة اللغة العربية في المرحلة الابتدائية ٦ ساعات أسبوعياً، إلا في الصف الثاني الابتدائي، فتدرس ٧ ساعات.
- يجب أن تكون ساعات تدريس مادة اللغة العربية في المرحلة المتوسطة ست ساعات أسبوعياً.
- يجب تدريس مادة اللغة العربية في المرحلة الثانوية خمس ساعات في الأسبوع.

الشكل (٥): مجال القرارات



الجدول (٥): مجالات القرارات

العدد	مجال القرار
٢	الاقتصاد
١١	التعليم
٤	الثقافة
٢	الدبلوماسية
١	العمل
٨	القانون
٢٨	

يتبين من الشكل (٥) والجدول (٥) أن معظم القرارات والمراسيم اللغوية للغة العربية كانت في مجال التعليم، ويمكن أن نعزو ذلك إلى أن الصومال من الدول العربية ذات الأوضاع الخاصة؛ ولذلك كان لزاما التركيز على القرارات اللغوية التي تخص اكتساب اللغة العربية كلغة ثانية. ومن هنا بدأت الحكومة بالاعتراف باللغة العربية بأنها اللغة الثانية للبلاد، وعلى المستوى العام أصدر الرئيس في أول مرة عام ١٩٧٩ مرسوماً ينص فيه على أن اللغتين الصومالية والعربية هما اللغتان الرسميتان للبلاد. (بارو، ٢٠١٩).

وسنحاول أن نرصد التغيير الذي طرأ على التعليم الأساسي والثانوي بعد إصدار الرئيس الصومالي قرار تقوية اللغة العربية وتغيير النظام التعليمي، وسنقف وقفة قصيرة عند الجهود الذي بذلتها الدول العربية وجامعة الدول العربية في تعريب الثقافة الصومالية.

قبل التطرق إلى مجال التعليم نقف قليلاً على قرارات لغوية عرضية في مجال الاقتصاد في تصميم الكتابة اللغوية للعملة الصومالية وفي لغة تحرير العقود الرسمية، وكان القرار ينص على أنه يجب كتابة اللغة العربية في العملة الصومالية إلى جانب اللغة الصومالية على كلا الوجهين للعملة (Faafinta Rasmiga 1976, 33). بالإضافة إلى أنها لغة تحرير العقود بين جمهورية الصومال والدول العربية الشقيقة، وتساغ العقود والوثائق والملحقات باللغة العربية، وكل عقد حرر بلغة أجنبية يُرفق وجوباً بترجمة إلى اللغة العربية.

وهناك قرار عرضي في مجال الإدارة ينص كالتالي: يجب توفر شروط إتقان اللغة العربية إتقاناً تاماً لكل من يلتحق بكلية العليا لوزارة الدفاع لدرجة أنه يكتب بها البحوث الأكاديمية والتقارير الإدارية.

وفي عام ١٩٧٨ أصدر الرئيس مرسوماً قرّر تغيير النظام التعليمي في الصومال حيث اعتبرت اللغة العربية من لغات التدريس في المراحل الأساسية في المؤسسات التعليمية النظامية، واعتمدت المعاهد الدينية اللغة العربية في التدريس. ويدرس باللغة العربية

والصومالية في المدارس الثانوية والمدارس الأهلية. وأما في المدارس المهنية والفنية فاعتمدت اللغة العربية في التدريس ولكنها أقرت إمكانية اعتماد اللغات الأخرى التي دعت إليها الحاجة. (Faafinta Rasmiga, 1978, 216).

وفي نفس العام أصدرت الحكومة الصومالية قوانين وقرارات تخص اللغة العربية حيث أُعتبرت أنها إجبارية في جميع المدارس الأهلية، ولا يُسمح لأي أحد أن يتخلى عن اللغة العربية بصفتها لغة التدريس وبكونها مادة إجبارية في جميع المراحل، والنجاح فيها شرط للانتقال من مرحلة دراسية إلى أخرى وتدريس المواد الاجتماعية بها، واتخاذها وسيلة التعليم في معاهد المعلمين (Faafinta Rasmiga, 1978, 2).

ورغم أنه لم تكن هناك أكاديمية تهتم باللغة العربية وإنتاج المعرفة ونشرها باللغة العربية، ولكنه صدر في ١٠ مارس ١٩٧٩ قرار رئاسي يقضي على أن اللغة العربية هي من لغات البحث الأكاديمي في جمهورية الصومال، ويجب على الباحث كتابة البحث الأكاديمي باللغة العربية أولاً، ولا يوجد مانع إذا قُدّم بحثه باللغة الإنجليزية (Faafinta Rasmiga, 1979, 274).

وفي عام ١٩٨٠ أطلقت الحكومة الصومالية استراتيجية قومية متوسطة المدى لتقوية اللغة العربية في البلاد بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وشاركت في إعداد الاستراتيجية وفي تنفيذها وزارات التربية والتعليم والثقافة والتعليم العالي، والإعلام. وكانت تتكوّن من ثلاث مراحل، ولكل مرحلة تخطيط في اكتساب اللغة العربية، وأن تستمر خمس سنوات لتنتهي بعام ١٩٩٦، ليتم بعدها بدء استراتيجية بعيدة المدى لتعريب الصومال. (عبدی، ٢٠١٥، ٤٥).

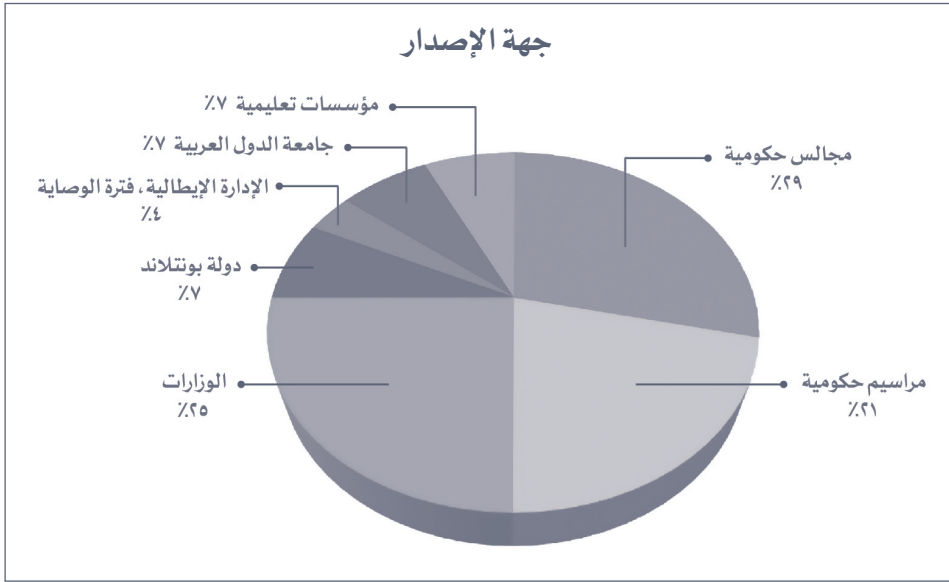
وكانت أهداف الخطة تتمثل في:

— العمل على تكوين وحدات إدارية معربة في الأجهزة الحكومية، وكتابة السجلات باللغة العربية.

- زيادة نسبة الاستيعاب بالكليات وأقسام اللغة العربية مع استحداث كليات ومعاهد جديدة تدرس باللغة العربية.
- يجب تدريس اللغة العربية كمادة إجبارية في جميع كليات الجامعة الوطنية في المستويين على الأقل.
- فتح أقسام خاصة لتعليم اللغة العربية للكبار، وموظفي الشركات غير الحكومية.
- إنشاء مراكز للبحث والتدقيق اللغوي وإعداد برامج دروس تعليم اللغة العربية من الإذاعة. وكذلك إعداد اختبار الكفاية اللغوية.
- تنظيم أنشطة تثقيفية على شكل ندوات وتقديم مسرحيات ومسابقات يتم إعدادها باللغة العربية.
- الاهتمام في مجال البحوث والدراسات المتصلة باللغة العربية وتراثها الأدبي والثقافي.
- تنسيق جهود التأليف والنشر في مجال اللغة العربية، وتطوير اللغة العربية للاستعمال في الحياة العامة.
- العمل على تحسين نظام الحلقات الدينية واللغة العربية في المساجد، واقتراح نظام تتبعه الحلقات لتلقين الدروس وتوزيعه على سنوات معينة؛ حتى يتمكن الطلبة من التخرج وتحصلهم على إجازة تساعد في استمرار العلم والتحاقهم بمدارس نظامية أخرى.
- دعم كافة وسائل الإعلام الرسمية وتوظيفها لخدمة تقوية اللغة العربية، وبدأت الإذاعة والتلفزيون الرسمي نشر الأخبار باللغة العربية جنباً إلى جنب مع اللغة الصومالية.
- وقد بذلت جامعة الدول العربية ودول الأعضاء فيها جهوداً جبّارة في تحقيق مشروع تخطيط مكانة اللغة العربية وتخطيط اكتسابها في الصومال.

وفي عام ١٩٨٢ عقد مؤتمر القمة في فاس الذي أصدر قراراً يناشد الدول العربية بتقديم الدعم المالي والفني والبشري اللازم للصومال لنجاح المشروع. وفتح حسابات خاصة بالتبرعات المالية لتنفيذ المشروع بالإضافة إلى تشكيل لجنة دائمة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية والعربية (عبدى ٢٠١٥، ٤٦).

الشكل (٦) جهة إصدار القرارات.



يتضح من الشكل أعلاه أنّ الوزارات الحكوميّة كان لها حضور كبير في إصدار السياسات اللغوية، وكان معظم هذه القرارات ينصبّ في مجاليّ التعليم والثقافة، ثم جاءت في المرتبة الثانية القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء في الاجتماع الاعتيادي الأسبوعي.

وأما المراسيم الرئاسية والحكوميّة والمجالس الشعبية سواء كانت الإقليمية أم الفيدرالية فإنّها من أبرز الجهات التي أصدرت أكثر السياسات اللغوية في مجال

القانون. وتندرج جميعها تحت بند تخطيط الوضع اللغوي. وتنوّعت أهدافها بين التقوية والتنقية وإحياء اللغة وصيانتها.

ولعلّ أبرز ما جاء في مجال التعليم سياسة اللغات التعليميّة في وزارة التربية والثقافة والتعليم العالي في جمهورية الصومال الفيدرالية؛ إذ تعطي لطلبة الثانوية حقّ الاختيار بين لغتين يعتمدون عليها في الدراسة؛ وهي الإنجليزية والعربية، وأمّا اللغة الصومالية فستظل لغة التدريس في المراحل الأساسية. وقد جاء في الفصل الحادي عشر من مدوّنة السياسة التعليميّة لوزارة التربية والثقافة والتعليم العالي ما يلي:

«تعتبر اللغة الصومالية هي اللغة الرسميّة في الدولة الصومالية الفيدرالية وفقاً لدستور جمهورية الصومال الفيدرالية، والذي يوفر إرشادات مهمّة لقطاع التعليم، ولذلك تنصّ السياسة التعليميّة الرسميّة لوزارة التربية والثقافة والتعليم العالي على أنّه يجب اعتماد اللغة الصومالية في التدريس في المراحل الأساسية وهي (١-٨). وأمّا في المرحلة الثانوية فتصبح اللغة الإنجليزية أو العربية لغة التدريس اعتماداً على اختيار الطالب، ولذلك سوف يستمر تدريس اللغة الصومالية بصفته مقرراً إلزامياً في جميع المراحل الدراسيّة». (Siyaasada waxbarasha ee wasaaradda waxbarashadda federaalka Somalia، د.ت. ٢٩).

القسم الخامس: التحديات التي تواجه السياسات اللغوية في الصومال:

يعاني الصومال حالة من الفوضى والاضطرابات السياسيّة وعدم استقرار الأمن. وتسعى السلطات الصومالية للقضاء على الفوضى وتهدئة الخلافات السياسية إضافة إلى بذل المزيد من الجهود لاسترجاع مكانتها السياسية والاقتصاديّة في العالم. ويعدّ عدم اهتمام السلطات الصومالية بالسياسات اللغوية وغياب المؤسسات الأكاديمية الحكومية إضافة إلى العوامل الاقتصادية اللغويّة من العقبات الماثلة أمام السياسات والتخطيط اللغوي في الصومال. ويمكن تفصيل مدى انعكاس السياسات اللغوية على أرض الواقع اللغوي فيما يأتي:

غياب دور الحكومة والمؤسسات الأكاديمية الحكومية لوضع سياسات لغوية جديدة

كان التعريب في الصومال متذبذباً ومضطرباً بين الارتقاء والانحطاط حيث إنّ التعريب لقي اهتماماً كبيراً في زمن الحكومة الصومالية الديمقراطية السابقة وخاصة في نهايتها، وذلك عندما تمّ إدخال اللغة العربية في المناهج الصومالية وإعطائها اهتماماً كبيراً من قبل المنظمات أو المؤسسات الحكومية.

فإنّ السياسات اللغوية في زمن الحكومة الصومالية السابقة لم تحقّق نجاحاً كلياً في مجال التعليم، إذ لم يتمّ تعريب جميع المراحل التعليمية من الابتدائية إلى الثانوية فضلاً عن مرحلة التعليم العالي والمناهج التعليمية. وقد يعود ذلك إلى هيمنة الثقافة الغربية لدى القيادات العليا في الدولة وعدم استعدادها بالتضحية بثقافتها التي أفتتها، ونشر ثقافة جديدة غريبة عنها (عبيدي، ٢٠١٥).

ولسوء الحظ لم تؤثر الحرب الأهلية في الصومال فقط على البنية التحتية في البلاد، وإنّما امتدّ إلى قطاع التعليم، الذي تضرّر بسبب الفوضى الكاسحة في البلد. وتراجع التعليم بشكل كبير، وتحولت المؤسسات ذات الجودة العالية في عهد الثورة الصومالية إلى مؤسسات ربحية تتاجر بالتعليم. ولهذا ظهرت مؤسسات تعليمية غير قادرة على تلبية احتياجات المجتمع الصومالي، وهذا أثر سلباً على التعليم الصومالي.

لم تُعر الحكومات في فترة الانهيار أو الصومال الفيدرالية أيّ اهتمام للسياسات اللغوية حيث كانت القرارات اللغوية قليلة جداً لدرجة أنها كانت شبه معدومة. وأما التخطيط اللغوي في الصومال فهو نتيجة لجهود شخصية من الأفراد والمنظمات الخاصة في كثير من الأحيان بدون دعم من الحكومة الفيدرالية؛ إذ لا توجد إدارة حقيقية من أصحاب القرار أو السلطة، لإصلاح وضع السياسة والتخطيط اللغوي وجعله قادراً على التنمية وتقديم البلد. بالإضافة إلى اتّخاذ معظم القرارات السياسية بدون الاستفادة من السوسو-لسانيات، والدليل على ذلك غياب أيّ تخطيط لغوي حكومي عن البلد.

وهذا أدى إلى التخبُّط والعشوائية في ترتيب المشهد اللغوي في البلاد، حيث معظم اللافات مكتوبة بالإنجليزية، بينما حضور اللغة العربية قليل جداً في المشهد اللغوي، فضلاً عن هيمنة اللغة الإنجليزية على المناهج التعليمية في البلاد، وهذا ما جعل حضور اللغة العربية معدوماً في المناهج التعليمية.

وغابت في سياق الصومال المؤسسات الحكومية التي تعني باللغة العربية وتخطيطها والدود عنها. وأما المؤسسات البحثية اللغوية فكانت مبادرات تنصب جهودها على أفراد أو مؤسسات يملكها أشخاص، ولهذا لم تتكلم محاولتها بالنجاح. فمعروف أن المؤسسات التي تضطلع بمهام الحماية وتعزيز اللغة في بلد ما يجب أن تكون مؤسسة حكومية تستمد قوتها الوجودية والمالية من الحكومة.

ونضرب مثالا سائر الوطن العربي فإنه توجد إلى جانب المجمع اللغوية مراكز بحثية لغوية والتي تجد دعماً مادياً ومعنوياً من الحكومات التي تنتمي إليها مثل: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية « (السعود، ٢٠١٥: ٤٣) والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر» (السعود، ٢٠١٥: ٤٥) وهناك مؤسسات لغوية أخرى وهي كثيرة ومتنوعة كمعاهد التعريب منها: معهد «الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط» (السعود، ٢٠١٥: ٣٨) ثم «بيت الحكمة التونسي المعاصر» (السعود، ٢٠١٥، ٤١)، و«الجمعية المعجمية العربية بتونس» (السعود، ٢٠١٥، ٤١-٤٢)، والهيئة العليا للتعريب في السودان.

وأما مجال الثقافة والاقتصاد والإدارة فلم تنتقل سياسة التعريب في الصومال إلى حيز التطبيق نسبياً أو كلياً حيث كل المحاولات والخطوات الحكومية منذ الثورة الصومالية كانت واهية شكلية لا تستهدف تغيير الواقع السياسي اللغوي في الصومال.

والظريف في الأمر أن اللغة العربية تأثرت بالصراع السياسي بين الحكومات الصومالية بعد سقوط الحكومة المركزية الصومالية والجماعات المسلحة لدرجة أنها

أصبحت خارج السياق الحكومي الإداري وتمّ إبعادها عن قطاع الوزارات الحكوميّة ورميها بدائرة الجماعات الإرهابية محصورة فيها وفي أماكن محدودة أخرى.

● سوق العمل المحلي:

يتطلب سوق العمل في الصومال معرفة اللغة الإنجليزية لأنّ وراءها الهيئات العالمية خاصة الأوروبية والأمريكية التي تدعم الحكومة الصومالية مادياً ومعنوياً، ولذلك فمن البديهي أن تكون المعاملات والمراسلات الرسمية باللغة الإنجليزية؛ الأمر الذي أدّى إلى إقبال الأجيال المتعلمة على تعلم اللغة الإنجليزية.

فحينما تكون اللغة الرسمية للبلاد لغة غير محلية لاحتياجات المتعلّم في سوق العمل المحلي؛ تنتج عنها انعكاسات سلبية تمسّ قطاع التعليم بالدرجة الأولى الذي يختار الوجهة الأجنبية على حساب خصوصياتها اللغوية وهويتها الوطنية (قدادا ٢٠١٨).

وهذا بالفعل ما حدث في الصومال عندما اتجهت جميع المؤسسات التعليمية إلى اعتماد اللغة الإنجليزية في التدريس وجعلها من اللغات الرسمية للبلاد استناداً إلى الدساتير الإقليمية ومدونة السياسة التعليمية لوزارة التربية والتعليم التي تعتبر الإنجليزية من لغات التعليم في الدولة، وهذا التحول لم يأت من فراغ وإنما جاء تلبية لاحتياجات الجيل المتعلم حيث إنّ الواقع العملي يفرض التعلم باللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية.

إتقان اللغات الأجنبية ليست ظاهرة ينفرد بها الصومال، ولكنّها هبت واكتسحت الوطن العربي حتى أصبحت اللغات الأجنبية في البلدان العربية تُكلّف المواطن العربي الكثير لتعلّمها وإتقانها من أجل الحصول على فرصة أكبر في سوق العمل. وبالنسبة لبعض الوطن العربي تحصل اللغة الفرنسية على الحظ الأوفر والنسبة الأعلى في سوق العمل، وبعضها أصبحت اللغة الإنجليزية هي المهيمنة والمسيطرة على سوق العمل.

وهذا يقودنا إلى مسألة غاية في الأهمية، وهي أن التخطيط اللغوي للمؤسسات التعليمية، لا يمكن أن يكون تخطيطاً ناجحاً، إلا إذا كان جزءاً من خطة وسياسة لغوية عامة على مستوى الدولة ككل، تشتمل على تحليل دقيق وتخطيط للغات في سوق العمل المحلي، حتى لا يقع هناك تضارب وتعارض بين التخطيط اللغوي داخل المؤسسات التعليمية للبلاد، والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل (قدادا، ٢٠١٨).

غياب دور الدول العربية والجامعة العربية في تمويل ودعم سياسات جديدة للغة العربية في الصومال

تناول مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثامنة والسبعين في عام ١٩٨٢ قضية التعريب في الصومال، وأصدر قراراً يناشد الدول العربية بتقديم العون المالي والفني والبشري للصومال لإنجاح المشروع وفتح حساب لدعم حملة تقوية اللغة العربية في الصومال. وبموجب هذا القرار قدمت بعض الدول العربية جهوداً في إنجاح مشروع التعريب في الصومال، وفي مقدمتهم مصر والعراق حيث تم إرسال البعثات التعليمية المصرية والعراقية إلى الصومال لدعم مشروع التعريب. (عبيد، ٢٠١٥)

وهذا المشروع لم يحالفه النجاح بسبب سقوط الحكومة الصومالية المركزية التي كانت تقود المشروع. ولم تحظ الصومال بعدها بمثل هذا المشروع حتى يومنا الحاضر. وبالرغم من أن اللغة العربية في الصومال تعيش في أسوأ حياتها مقارنة بأوضاعها على مدى التاريخ، فإن الحكومات الصومالية الفيدرالية لم تهتم بها ولم تتلق دعماً من الدول العربية الشقيقة لإحياء مشروع التعريب ووضع سياسات لغوية جديدة.

• الحلول المقترحة:

إذا تأملنا الواقع اللغوي في الصومال فسنجد أن هناك نقصاً واضحاً في تصميم سياسة وتخطيط لغوي يسعيان إلى التفاعل مع القضايا اللغوية منها: الأمن اللغوي وإدارة التنوع اللغوي، والحقوق اللغوية وإيجاد الحل لمشكلة صراع اللغات، والديمقراطية اللغوية وتعزيز التعدد اللغوي، وحقوق الأقليات اللغوية. وعليه فمن السهل رصد

ضعف اللغة العربية في الصومال وغيابها عن أرض الواقع العملي. وتظنّ الأجيال المتعلّمة أنّ وظيفة اللغة العربيّة تنحصر في أداء الصلوات الخمس، وفي قراءة القرآن؛ إذ لا تُرى اللغة العربيّة ولا يسمع بها في حياتهم الدنيويّة، لأنّها غائبة عن أرض الواقع بسبب غياب سياسة لغويّة واضحة. فلا بدّ من توجيه فكر الأجيال المتعلّمة والنظر إلى إحياء الدور الدنيويّ للغة العربيّة «فال مطلوب أن تحيا اللغة العربية بدنيويّتها إضافة إلى دينيّتها» (الفهري، ٢٠١٣، ص ٢٧٩).

وانطلاقاً من هذا نؤكد الحاجة الماسة إلى وضع سياسة لغوية واضحة وصریحة، وإصدار قرارات لغوية جديدة تخص اللغات الرسمية للبلاد وهي العربية والصومالية لحمايتهما والدفاع عنهما. وننبّه إلى خطورة عدم الأخذ بعين الاعتبار القرارات والقوانين اللغوية وإهمال التخطيط اللغوي الذي يقوم بتأطير القضايا المذكورة أعلاه، ومعالجتها واقتراح الحلول المناسبة لها وفق معايير لا تكتفي بقوالب اللغة فقط، بل تتجاوزها إلى بُعد سوسيو سياسي واضح (Jernudd & Nekvapil، 2012 28).

وفيما يخص تدريس اللغة العربية فإنّ الطلبة يعانون كثيراً من صعوبة اللغة العربيّة، وهذا يعود إلى طريقة تدريسها. لأنّ المعاهد التعليمية المخصصة للغة العربية تركز على القواعد التقليديّة كالنحو والصرف والبلاغة والأشعار القديمة، فهي إذن لغة جامدة، أما الجامعات فلا تختلف طريقة تعليمها للغة العربية عن الحلقات كثيراً، بل تدرّس نفس المقررات التي تدرّس في الحلقات وبنفس الطريقة التقليديّة (إبراهيم ٢٠٢٠).

إذن ليس من المستغرب أن يعاني الطلبة من صعوبة اللغة العربية؛ لأن الصومال بلد ذات ثقافة خاصة وذات بيئة تختلف عن باقي الدول العربية؛ ولأنّ اللغة العربيّة غائبة عن أرض الواقع، ولا أحد يصادف من يتحدث بها في الشوارع. ولذلك ندعو السلطات الصومالية أولاً ثمّ المؤسسات التعليميّة إلى تبني تخطيط لغوي في اكتساب اللغة العربية، وإلى إنشاء مراكز بحثية أكاديمية للغة العربية، ومعاهد لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، واستقطاب الخبراء من الوطن العربي بدعم من الدول العربية الشقيقة.

وأخيراً إنّه لمن الضروري التنسيق بين الواقع الفعلي وبين السياسات اللغوية المنصوصة في الدساتير سواء على المستوى الفيدرالي أو على المستوى الإقليمي؛ حيث إن هناك تضارباً وتناقضاً واضحاً بين الواقع وبين السياسات اللغوية في الصومال. ويتجلى ذلك على سبيل المثال في هيمنة اللغة الإنجليزية وطغيانها على المشهد اللغوي والقطاعات المختلفة سواء كان تعليمياً، أو اقتصادياً، أو اجتماعياً. ومن هنا تبرز أهمية فقه الواقع اللغوي في الصومال وحاجته الماسة إلى ترسيم نظام لغوي ديمقراطي يؤطر سياسة لغوية وتخطيطاً لغوياً ديمقراطياً منصفاً يعمل على تفادي استعمال النزاعات اللغوية في الواقع أو المواقع المتعددة اللغات، وينزل كل لغة منزلتها.

المراجع العربية:

- بغدادى، عبد السلام إبراهيم. (٢٠١٣). **البعد الإيجابي في العلاقات العربية- الإفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي**. ط١. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- توحو، محمد علمي (٢٠١٥). **التربية في عهد الثورة الصومالية من عام ١٩٦٠- ١٩٩١: التطور والتدهور**، ط١، مقديشو، مكتبة هدهد.
- الجامعة الإسلامية (٢٠١٤-٢٠١٥)، **الدليل المختصر للجامعة الإسلامية**، مدونة مختصرة لتاريخ الجامعة الإسلامية منشورة في الصفحة الرئيسية للجامعة.
- الجامعة الإسلامية (٢٠١٨). **اللغة العربية بين الواقع والمأمول**، ورقة علمية قدمها أساتذة الجامعة في إطار المساهمة في إثراء المعرفة العلمية منشورة في صفحة الجامعة.
- الجريدة الرسمية (١٩٨٠). **اللائحة الداخلية لمجلس الشعب الصومالي**، جمهورية الصومال الديمقراطية، مقديشو.
- حسن، عبد الله، (٢٠٠٠). **منهج مقترح لتعليم اللغة العربية في معاهد تعليم اللغة العربية الأهلية بمقديشو**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، الخرطوم، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية التابع لجامعة الدول العربية.
- حسين، إبراهيم محمد (٢٠٢٠). **المقترحات العربية في اللغة الصومالية**، رسالة ماجستير في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، برنامج اللسانيات والمعمية العربية، قطر- الدوحة، معهد الدوحة للدراسات العليا.
- الحويري، محمود محمد. (١٩٨٦). **ساحل شرق إفريقيا من فجر الإسلام حتى الغزو البرتغالي**. ط١. القاهرة دار المعارف.

- السعود، علي ابن إبراهيم. (٢٠١٥). مسارات التنسيق والتكامل بين المؤسسات اللغوية في الوطن العربي، الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- شيخو، عبد العزيز (٢٠١٧). أضواء على تاريخ التعليم في الصومال، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي.
- عبد الكريم، محمد، وآخرون (١٩٧٨). تاريخ التعليم في الصومال، وزارة التربية والتعليم، مقديشو.
- عبد الهادي، جمال. (١٩٩٥). المجتمع الإسلامي المعاصر (ب) إفريقيا. ط١. الإسكندرية: دار الوفاء.
- عبيد، محمد إبراهيم (٢٠١٥). دور الجامعة العربية في تعريب التعليم الصومالي، مجلة جامعة مقديشو، العدد الأول، ص: ٣٥-٥٤.
- العلوي، عبدروس. (د.ت.). بغية الآمال في تاريخ الصومال. (د. ط.). القاهرة: مطبعة دار السلام.
- علي، محمد حسين. (٢٠١١). الثقافة العربية ورؤاها في الصومال: دراسة تاريخية حضارية. ط١. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الفهري، عبد القادر الفاسي (٢٠١٣). السياسة اللغوية في البلاد العربية، ط١، طرابلس، دار الكتاب الجديدة المتحدة.
- قداد، نادية (٢٠١٩). تخطيط السياسة اللغوية ومشروع بناء الدولة القومية: المملكة المغربية دراسة حالة، رسالة ماجستير في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، برنامج اللسانيات والمعجمية العربية، قطر- الدوحة، معهد الدوحة للدراسات العليا.

- كوبر، روبرت (٢٠٠٦). التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبوبكر الأسود، طرابلس، مجلس الثقافة العامة.
- المحمود، محمود بن عبد الله عبد العزيز. (٢٠١٥) التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا: دراسة حالة، مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٧، ع ١، ١٦٨-٢١٨.
- مغن، مشتاق عباس. (٢٠٠٢). المعجم المفصل في مصطلحات فقه اللغة المقارن. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
- مكي، حسن (١٩٩٠). السياسات الثقافية في الصومال الكبير، الخرطوم، المركز الإسلامي الإفريقي.
- موسى محمد، أماني. (٢٠٠٧). التحليل الإحصائي للبيانات، القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا.
- نصيف، مجدي (١٩٧٤). ثورة الصومال، ط١، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- هراية، يوسف أحمد (٢٠١٢). أوضاع اللغة العربية في الصومال، مجلة العربية للناطقين بغيرها، (١٤) ٢٨٩-٣٠٨.
- يونس، محمد عبد المنعم. (١٩٦٢). الصومال: وطننا وشعبنا. ط١. القاهرة: دار النهضة العربية.

المراجع الأجنبية:

- Ahmed, Abdulakdir (2018). *Achievements of FPENS, Mogadishu*. PFENS.
- Cooper, Robert (1989) *language planning and social change*, Cambridge, Cambridge university press.
- Dowlada Jubbaland (2015). *Dastuurka jubba land*, jariidada rasmiga, (tiro gar ah) P.1-62
- Dowlada Puntland (2009). *Dastuurka dowlada puntland*, jariidada rasmiga, 14 (11) p. 1-67.
- Faafinta Rasmiga (1976). *Sharciga Caddaynta Summadaha iyo Farsamada Lacagta*, Jamhuuriyadda Soomaaliya. Mogadishu.
- Faafinta Rasmiga (1978). *Xoojinta Af Carabiga iyo wax ka beddelka Sharciga Waxbarashada*, Jamhuuriyadda Soomaaliya. Mogadishu.
- Faafinta Rasmiga (1979). *Xeerka Nidaamka Akadeemiyada Cilmiga Fanka iyo Suugaanta*, Jamhuuriyadda Soomaaliya. Mogadishu.
- Faafinta Rasmiga (1987). *Sharciga Mabaadi'da Guud iyo Nidaamka Waxbarashada iyo barbaarinta*, Jamhuuriyadda Soomaaliya. Mogadishu.
- Faafinta Rasmiga (2014). *Sharciga Arrimaha Dibadda*, Jamhuuriyadda Soomaaliya. Mogadishu.
- Gudiga Sharcodejita (2012). *Dastuurka Soomaaliya*, Madbacadda Qaranka, Mogadishu.
- Hussein Haji and Mohamed Farah, (2020). *Somalia's Agriculture and Livestock sectors: A baseline Study and Human Capital Development Strategy*, Heritage Institute, and City University of Mogadishu.
- ICPALD (2015). *The Contribution of Livestock to The Somali Economy*, Nairobi, Kenya

- Idaaja, A. (2012) *Qorista afka soomaliya iyo ururinta suugaatiinsa: kaalinti shire axmed jaaamac, Afmaal proceeding of the conference on the 40 anniversary of Somali orthography*, Djibouti, AGA. P.183-188.
- Jamhuuriyada soomaliland (2016). *Dastuurka somaliand*, faafimta rasmiga ah ee jamhuuriyadda soomaliand, 5 (tiro gaar ah). P.1-73.
- Jamhuuriyadda Federaalka Soomaaliya (2012). *Dastuurka kumeelgaarka*, moqdisho, wasaarada arimaha dastuurka.
- Jernudd, B. & Nekvapil, J. (2012). *History of the field: a sketch*, the Cambridge handbook of language policy, Cambridge: Cambridge University Press.
- Kaplan, Robert., and Richard Baldauf Jr (1997). *Language planning and policy: from practice to theory*. Clevedon, Multilingual Matters.
- Maamulka Wasaayada Talyaaniga (1955). *Xeerka Doorashada Wakiilada Beelaha Yaryar, Jamhuuriyadda Soomaaliya. Mogadishu*.
- Mansuur, Cabdalla Cumar(2016). *Taarikhda afka iyo bulshada soomaaliyeed* (Daraasad af iyo dhaqan), D.2, UK. LOOX press.
- Ministry of Planning, Investement, and Economic development (2023). *Somali Economic Outline*. Ministry of Planning, investement, and economic development, Road-KM 5, Mogadishu Somalia.
- UNDP SOMALIA (2019). *Population Statistics of Somalia*, UNDP SOMALIA.
- Provisional Constitution, (2012). *Official Languages*, chapter 1, Article 5: Mogadishu, Somalia
- Puglielli Annarita (2015). *Language planning and instruction*, Centro Studio Somali – Universita -
- Puglielli, Annarita, Mansur, cumar (2012). *QAAMUUSKA AF- SOOMAALIGA*, roma, RomaTre-press. Roma Tre.

- Wasaarada waxbashada iyo tacliinta sare ee jamhuuriyda federalka soomaaliya (2018). *Siyaasadda waxbarashada*, Muqadisho. Wasaarada waxabarasha Soomaaliya. Mogadishu
- Wright S. (2004). *Language Policy and Language Planning: from Nationalism to Globalization*, M.A. Thesis. New York: Palgrave Macmillan
- Xafiiska Horumarinta Manaahijta (2017). *Saacadaha Waxbarashada*, Wasaaradda Waxbarashada, Tacliinta iyo hidaha. Jamhuuriyada Soomaaliya, Mogadishu.



شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ مَنْ شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغويين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكر إلى:

مُعدّ التقرير:

أ. عبد الولي محمد شيخ عمر
أ. إبراهيم محمد حسين

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري
د. محمد بن عبد الرحمن القريشي
د. أحمد بن خالد الشريمي
د. علي بن محمد العمري.
أ.د. محمود بن عبدالله المحمود
أ.د. خالد بن سليمان القوسي
د. حمد بن عبدالعزيز الحمود





هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

